خطاب المرحلة الجديدة

من نافلة القول أن نحاول تأكيد العلاقة بين الكاتب والمجتمع فتلك قضية مسلمة ليست بحاجة إلى تأكيد أو إثبات، كما أن العمل الأدبي هو نتاج لتفاعل المبدع مع مجتمعه وزمانه، فإن لم يكن أدبا فلن ينفعه أن يحتوي أروع الأفكار.

والمرحلة الجديدة التي نحياها بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ليست بحاجة إلى خطاب أدبي ضعيف أو مهلهل أو غير مقنع يكون بين صياغته ومضمونه تنافر وتخلخل وعدم اتساق. والخطاب لغة: الكلام. قال تعالى :﴿وعزني في الخطاب﴾ سورة ص الآية ٢٣.والخطاب: الرسالة. وفصل الخطاب: ما ينفصل به الأمر من الخطاب.

قال تعالى :﴿وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب﴾ سورة ص ٢٠، وقال:﴿لا يملكون منه خطابا﴾ النبأ ٣٧، وقد توسع المعاصرون في هذا المصطلح فأصبح جملة كثيرة من الخُطُب (بضم الخاء والطاء) مثل إطار وأطر، وطراز وطرز، وقد شاع جمعه على (خطابات) وهو جمع عامي.

وأصبح الخطاب الكلام الذي يقع به التخاطب سواء أكان شفهيا أم مكتوبا ولكن إطلاقه على المكتوب أكثر شيوعا، وإطلاقه على المكتوب الأدبي أكثر شيوعا من إطلاقه على المكتوب غير الأدبي، كما أن النص أضيق دلالة من الخطاب.

والخطاب الأدبي بذلك بناء سامق تتكامل صورته ومادته بعملية باطنة فيه هي كماله وحقيقته، وهو عمل منتج دال

مشروط اجتماعيا وتاريخيا بملابسات نشأته، وبفاعليته الدلالية فيما يقول محمود أمين العالم.
والمرحلة الجديدة تتطلب خطابا يصدع بالحق، ويرحم الخلق ويستمر في التدفق والديمومة عبر المجتمع في لغة خاصة تضيء حقيقة الوجود، بحيث تصير الأنا، والمكان، والزمن وَحدة واحدة ليداهمنا الشروق، كما تتطلب المرحلة لغة شفافة تنعكس من خلالها الصور في مرآة ناصعة، تقرع فضاء الزمن، وتخفق بين الذاكرة والمجتمع في حراك مستمر، تكتسب ملامحها وتضاريسها منه.

طرائق ومناطق جديدة

كما تحتاج المرحلة إلى مبدع لا يداهن، يكتب بطرائق عدة مثلما يتحدث الوجود وفقا لتعبير الناقد الفرنسي (رولان بارت)(١٩١٥-١٩٨٠) بحيث تندمج في إطار منهجي يمنحها أعلى درجة ممكنة من الاستقصاء، والتكامل، والتجانس.
والأمر بحاجة إلى البحث الدائب عن طرائق جديدة للتعبير، واستكشاف أو إعادة استكشاف مناطق جديدة للكتابة تتحقق بما يشبه حركة التيار المائي في النهر بحيث تتجاور في هذا التيار الحركة الطولية المتجهة للأمام مع المنبع إلى المصب مع الحركة الجانبية من الضفتين إلى الوسط على أن تشكل العملية النقدية جهازا معرفيا تستطيع من خلاله أن تمسك بالخطاب من جميع جوانبه، تحصر أبعاده، وتعمل كمسبار لأعماقه، وتكدح

في اتجاه الكشف المتدرج عن علاقات التأليف، ومستويات التراكب، وطرائق الترميز.
كما أن الأمر بحاجة إلى نظرة جديدة تنحاز للعقل الجديد، وتتجاوز العقل الكلاسيكي الجامد وتتخطى المسبَّقات وبناها في جميع أشكالها، مع ابتكار معرفة جديدة انطلاقا من الخطاب واستنادا إليه بعيدا عن القصور والغلو، والجنوح، والهوى الشخصي، والمذهبي، مع التحرر الفكري الكامل من أي قيد، والعزف على أوتار جديدة، والتحسين، والتطوير في كل مجال حتى لا نتخلف عن ركب الحضارة، فالسنن الكونية لا تحابي أحدا.
وعلى المبدع أن يدور مع الحق حيث دار، ويكتب لكل الناس، المسلم، وغير المسلم، الاشتراكي والليبرالي، اليساري، والرأسمالي، المحسن والمسيء، الطائع والعاصي للفوز بالرؤى والتصورات الصحيحة والمناسبة للواقع، واستعادة الدور الفاعل للأفكار التقدمية،وإذا كان لابد من إشارة هادفة فإن اللغة التي يستخدمها المبدع في خطابه ليست لغته إلا بقدر ما يغسلها من آثار غيره ويفرغها من ملك الذين امتلكوها في الماضي ويشحذها بالمستقبل، مع وصل الثقافة بواقع المصريين بوصفها حالة مجتمعية بالأساس تنحاز إلى تبصير أبناء مصر بواقعهم، وتعمل على تنوير وعيهم بتثويره، مع عدم التخلي عن قيم العقل، والخلق، والابتكار، وضرورة الاهتمام بالجوهر لا المظهر، ورسم سياسة ثقافية تليق بنا، وتُستمد من واقعنا، وتنتصر لإنسانيتنا، وتهيء المُناخ لتخليق حالة من الوعي القادر على الاستشراف والتخطي، وتطويع الحياة، ورفدها بقيم تعيد لها أخلاقياتها

المهدرة، وتجابه بها قوى الرجعية والتخلف والانحطاط والقمع، والتكلس، والتردي الفكري.

فجوة

غالبا ما يُطرح التجديد تحت ضغط حضاري، إنساني لعبور الفجوة الماثلة بيننا وبين الثقافة العالمية الراهنة، وخطابها المعرفي الذي لا يمكن إنكاره أو تجاهله.

والتجديد يستخدم أحيانا للمتاجرة بآلام الناس ومآسيهم من جانب كُتاب لهم عالمهم الخاص الذي يحرصون على حمايته، فهم يتحدثون عن (التجديد)، وأزمة الخطاب، وبنية العقل المصري، حتى صار ذلك الحديث نغمة سائدة في وسائل الإعلام، والمؤتمرات، والندوات للاستهلاك المحلي، وذر الرماد في الأعين فتسمع جعجعة ولا ترى طِحنا.

من هنا تظهر الحاجة إلى كتَّاب شرفاء يسهمون بشكل بنّاء في التخلص من السلبيات، مع تخليق حالة تنويرية حقيقية، وتهيئة مُناخ يدعم الدولة المدنية، ولا يقبل المساومة على قيم التقدم، ويرفع مستوى طموحاتنا لنحلق في عنان السماء بعد التأكد من أن أجنحتنا ليست مكبلة بقيود الفقر، والتخلف، والتبعية.

وبالشرفاء يمكن قيام مواجهة فكرية للمفاهيم الخاطئة التي شاعت بين فصيل من الناس لدحض الأباطيل والخرافات وتبصيرالناس بالحقائق حتى لا يعلو صراخ التطرف على صوت الاعتدال وحتى لا تجنح الرؤية إلى التعصب دون التسامح، ويركن الفهم إلى الجمود دون التجدد، وتلفت الأعناق إلى الوراء؛ فلا ترى ما تحت الأقدام، ولا ما يرنو في البعيد.

ويعد التجديد من سنن الحياة وقانون الوجود، فالأشياء في تغير متصل، وأنت لا تنزل النهر مرتين، فإن مياها جديدة تجري من حولك.
والعالم الذي نعيش فيه، عالم متغير يحتاج التجديد المتواصل ليواكب الإنسان حركة الحياة، ومتغيرات العصر، أما إذا تجمد الإنسان فإنه ينسحب من مسرح الحياة، وينفصل عنها.

عنف الخطاب الثقافي

وتجديد الخطاب مطلب لمواجهة خطر العولمة، وتلبية حاجات الإنسان، وحل المشاكل، وإيجاد البدائل، والإصلاح... والقائمة طويلة.
والتجديد مطلب اجتماعي، وشرعي، وعقلي، يحمي مسيرتنا من السقوط ويرتقي بنا لنكون بمستوى العصر.
والقرآن الكريم يحدثنا عن التغيير، قال تعالى:﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ الرعد١١.وقال: ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ الأنفال ٥٣، لهذا فإن انفصل الخطاب عن واقع الحياة ومستجدات العصر، فلن يجد من يلتفت إليه، أو يعيره أدنى اهتمام.
والنبي الكريم يقول: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها).
وقد استنبط العلماء من هذا الحديث: التجديد.
لكن المتابع لعنف الخطاب الثقافي العربي يحار خصوصا من ذلك الخطاب الذي تحفل به مواقع التواصل الاجتماعي في تحليل خلفياته وأسبابه، وما إذا كان مجرد

انعكاس لعنف الخطاب السياسي، ولعمق الإنقسام الطائفي والمذهبي الذي ضرب بعض بلادنا العربية، أم أنه نتيجة لعنف القتل والتدمير الممنهج الذي يصيب جزءا غير قليل من بلادنا، أم أن المسألة أعمق بكثير من كل هذا التوصيف خصوصا حين نقرأ للمثقفين الكبار تبريرات للانقسامات، ونراهم يشجعون على التصدعات، ويصبون المزيد من الزيت على نار الفتن.

والمسألة معقدة وشائكة، ولا يمكن فصل العنف السائد في بعض وسائل الإعلام عن العنف الذي تعيش شعوبنا تحت وطأته، وتدفع أثمانا باهظة من حاضرنا ومستقبلها. والمحير في قراءتنا للخطاب الثقافي والإعلامي، هو تماهيه المطلق مع بعض توجهات الخطاب السياسي والديني المحرض على التقاتل والفتن.

ولا نستثني أحدا من الوقوع في هذا الفخ، إذ أننا نقرأ لكتاب ومحللين ما يدعو إلى الإيغال في سفك الدماء والاستمرار في التقاتل، الذي أثبت عدم جدواه، لأن نتيجته الوحيدة هي تدمير بلادنا ومستقبل أبنائنا، بعد أن تكسرت أحلام شعوبنا على صخرة واقع عربي مرير.

والغريب أن هذه المعارك الثقافية والإعلامية الخاسرة تجتذب شخصيات مرموقة لطالما عرفت سابقا بخطابها التنويري ودعواتها إلى الحوار والتفاعل بين مكونات مجتمعاتنا المحتاجةالآن قبل الغد، إلى من وما يضمد جراحها الغائرة عميقا في الذاكرة والوجدان والوعي الجمعي للطوائف والمذاهب، التي لا تزال تتقاتل على ما جرى قبل قرون مديدة منصرمة.

أي أننا باختصار نتطلع إلى الماضي ونستحضر أسوأ ما فيه عوضا عن استحضار حقبه الجميلة المشعة لأجل التطلع نحو مستقبل أفضل لنا ولأبنائنا.[1]

لغة العقل

ونحن نعرف أنه في مثل هذه الأوقات الصعبة واللحظات الحرجة، يتم تغييب لغة العقل عمدا أو جهلا، وتتقدم لغة الغرائز والعصبيات التي تستجلب تصفيق الجموع الثائرة، الغاضبة الساعية إلى تغيير واقعها المرير.

وللأسف يتم ذلك من خلال وسائل وأدوات تعيدنا إلى الخلف بدلا من الانتقال بنا إلى الأمام، ولعل لغة العقل هي اليوم الأقل شعبية لدى الجميع. ومن ينادي بها لن يجد إلا قلة قليلة تسمعه وتصغي إليه بينما الأكثرية تدينه وتسخر منه، لأنه لا يتبنى خطابها العنيف المؤدي حتما وحكما إلى نتائج كارثية باتت معالمها واضحة وجلية دون أن تسلم منها بلدان عربية، وبات خطر الإرهاب يقترب من حدودها منذرا بالشر المستطير.

حيال هذا الواقع المظلم الذي لا تلوح في نهاية نفقه كوة ضوء واحدة، لابد من إعلاء صوت العقل حتى لو كان من يسمعون قلة،ومن يصفقون أقل. ولابد للحريصين على بلادنا ومجتمعاتنا والذين يخشون عليها من التفتت والتفكك والانهيار، أن يكونوا أكثر صراحة وشجاعة، وأن يرفعوا رايات الاعتدال والتسامح والحوار ونبذ خطاب العنف والكراهية والبدء بمرحلة من الشراكة

---

[1] **زاهي وهبة: عنف الخطاب، خطاب العنف، زهرة الخليج، ٢٠١٤/٧/٥، ص٦٩.**

الحقيقية التي لا تهمش ولاتقصي أحدا وتعامل الناس على أساس المواطنة وليس على أساس انتماءاتهم الطائفية والقبلية.
ولا حل أمامنا سوى بناء الدولة المدنية الحديثة، القائمة على أساس المواطنة وعدم إلغاء أو إقصاء أو تهميش أي فئة من فئات المجتمع بالإضافة إلى رفض كل أشكال العنف والقتل والاستبداد والإجرام والإرهاب، لأنها تؤدي إلى مزيد من الخراب والتهلكة[1].
ومن الجدير بالذكر أنه من خلال بعض الدراسات التي رصدت حركة وتطور مفهوم المجتمع المدني بأبعاده التاريخية وأيضا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المرتبطة بالمتغيرات المتلاحقة في مجتمع ما توصل بعضهم إلى قناعة عامة بعدم وجود تعريف عالمي دقيق لمفهوم المجتمع المدني؛ فكل تعريف من تعريفات المفهوم يرتبط بظرفية تاريخية معينة وبواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي يعبر عن مضمون هذا التعريف من خلال رؤية هذا الواقع.
وإذا كان الوضع قد أثار الكثير من علامات الاستفهام حول المفهوم بمضامينه ومكوناته فإنه يمكن أن ينظر إليه في السياق الأخير على أنه إضافة جديدة لحركة المعرفة بصفة عامة.

الواقع العربي

وبالنظر إلى الواقع العربي المعاصر فإنه يمكن القول بأن هذه القناعة من (عدم التحديد الدقيق للمفهوم) قد تعمقت

---

[1] **نفس المرجع السابق، نفس المكان.**

بصورة كبيرة إلا أن هذا يعود بالأساس إلى الجدل القائم حتى الآن حول المفهوم الذي أصبح ساحة للنقاش الفكري والسياسي العربي إبتداء من الثلث الأخير للقرن العشرين بل أنه صار من مفردات اللغة السياسية اليومية لكل التيارات التي تنافست تقريبا على إدعاء الوصول بالمفهوم وإدراجه ضمن تصورها للمجتمع والدولة؛ وكيفية إقامة نظام ديمقراطي سليم داخل المجتمعات العربية ذات الخصوصية التي تختلف عن واقع المجتمعات الغربية التي نشأ وتطور معها مفهوم المجتمع المدني؛ وهذا ما جعل المفهوم يفقد الكثير من قيمته العلمية على الساحة العربية في بعض الأحيان نظرا إلى تعدد منطلقات مستعمليه وتباين مقاصدهم وأهدافهم[1].

وفي هذا الإطار يعبر بعضهم عن أزمة مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي بالقول إن المفهوم عندنا بلا تاريخ وهذا هو سبب الحرج العلمي في استعماله، ويقررون أن الاستعمال الطارئ للمفهوم في بلادنا يعبر عن حالة طوارئ في الفكر العربي ولا يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها ولا إلى تنظير واقع تم ممارسته.

وقد ارتبطت أزمة المفهوم على الساحة العربية إرتباطا وثيقا بالعديد من الإشكاليات التي أثارها هذا الاستعمال الطارئ له في الخطاب العربي المعاصر.

---

[1] **علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، الهيئة العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٧، ص ٤١.**

ومن ثم فقد يكون من المفيد التوقف عند أبرز هذه الإشكاليات إنتشارا في التناول العربي حتى يمكن تحديد قدر معين متفاهم عليه[1].

وهناك محاولة لتعريف المجتمع المدني بطريقة مغايرة في المجتمعات الإسلامية إذ يرى الرئيس الإيراني الأسبق **محمد خاتمي**[2] في كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٠ بعنوان (الإسلام والحوار والمجتمع المدني) أن المجتمع المدني يختلف في ماهيته بشكل جذري مع المجتمع المدني بالمفهوم الغربي، فالمجتمع المدني الغربي متفرع من الوجهة التاريخية ومن حيث الأصول والمرتكزات النظرية عن الدولة، المدينة اليونانية ومن النظام السياسي لروما بعد ذلك، على حين أن المجتمع المدني الإسلامي يجد أصوله في دولة المدينة المنورة بنموذج (يثرب مدينة النبي) والتي شكلت نقطة القطيعة بين ما أسماه (خاتمي) بأيام الجاهلية وأيام الله، وينفي خاتمي أن تكون هذه دعوة للردة بل للهُوية المشتركة ثقافيا ومعنويا بين المسلمين ولحياة السلم والأمن وللتوازن بين الفرد والمجتمع ولتأكيد سلطة الشعب فوق الحكومة طبقا لتفويض إلهى موجه للشعب.

وينطبق هذا النموذج على كافة مواطني الأمة حتى غير المسلمين، ولهذا فإن المجتمع المدني الإسلامي كما يقول خاتمي يجب أن يكون خاليا من الإستبداد الفردي

---

[1] **مرجع سابق.**

[2] **محمد خاتمي: سيد محمد خاتمي ولد عام ١٩٤٣، في إقليم يزد في إيران، وهو الرئيس الخامس للجمهورية الإيرانية في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٥). أما الرئيس الحالي فهو حسن روحاني.**

والجماعي بل وبعيدا أيضا عن ديكتاتورية الأكثرية، ففي هذا المجتمع يكون الإنسان مكرما ومعززا وحقوقه محترمة ومصانة.
والمواطنون في المجتمع المدني الإسلامي هم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم ومستقبلهم والإشراف على إدارة الأمور ومحاسبة القائمين عليها فالحكومة خادم للشعب وليست سيدته وهي في كل الأحوال مسئولة عن أعمالها أمام الناس الذين جعلهم الباري سبحانه وتعالى أصحاب الحق في تقرير مصيرهم.
ومن ثم فاحترام حقوق الإنسان هي نتيجة طبعية (وليست طبيعية) للتعاليم الدينية والأوامر الإلهية[1].

إحياء المصطلح

لقد تم أحياء مصطلح المجتمع المدني الذي يشهد اليوم إقبالا عاما، واليوم فإن تقوية المجتمع المدني تعد بالنسبة لسياسيين كثيرين أو للمهتمين اجتماعيا بمثابة الدواء الناجع لكل ما يُرفض في المجتمع ويُستنكر.
هذا بينما يبدي عدد متزايد من المتخصصين تشاؤمه فيما يخص دقة المصطلح وإحكامه أما في النظريات السياسية وأبحاث العلوم الاجتماعية فيجرى استخدامه بطريقة تحليلية معيارية ، فالمرء يبحث مدى أهمية مجتمع مدني حي بالنسبة لعمل الديمقراطيات أو يتساءل عن الدور الذي لعبته المجتمعات المدنية في الانتقال من النظم الاستبدادية إلى الحكومات الديمقراطية.

---

[1] **المرجع السابق، ص٤٦.**

والآن فإن السياسيين وحركات المواطنين من كل الاتجاهات السياسية يستخدمون (المجتمع المدني) كمصطلح تنبيهي سياسي، فهو بالنسبة لبعضهم بمثابة مشروع إصلاحي جذري ينبغي أن يزيد الاستقلال الديمقراطي ويكبح تدخلات الدولة والسوق.
أما الآخرون فيربطون به تصور أن المواطنين لا ينبغي لهم أن يعتمدوا طويلا على دولة الرعاية الاجتماعية، وأن يتحملوا المسئولية بأنفسهم.
وعلى كل حال يريد أولئك الذين يستخدمون مصطلح المجتمع المدني لغرض سياسي ان يصفوا بذلك شكلا (جيدا) للمنظمات الاجتماعية التي ينبغي تحديدها في مقابل شيء ما (سيء).
أما السؤال عن سمات المجتمع (السيء) فيجاب عنه بأشكال متنوعة مثل مراعاة المصالح الخاصة في الأسواق الرأسمالية أوسيادة الدولة اجتماعيا أو ما يشبه كل هذا[1].

حوار الثقافات

والحقيقة أن الحوار الحضاري والثقافي والديني والسياسي والاقتصادي غدا أمرا ملحا في عالم اليوم الذي تشابكت فيه المصالح وتداخلت أكثر من أي وقت مضى، وعلى هذا يغدو هذا الحوار من وجهة نظر الرؤية الغربية بداية

[1] **فرانك آدلوف: المجتمع المدني، النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر (الدكتور)،الهيئة العامة للكتاب، ط ٢٠٠٩، ص ١٠.**

من الفاتيكان الذي تبنى الدعوة إلى الحوار الديني منذ عقود[1].

وعن أهمية هذا الحوار يقول أحد كبار المفكرين العرب: (حوار الثقافات، أو حوار الحضارات، أو حوار الأديان، أو الحوار الإسلامي المسيحي، أو حوار الشمال والجنوب، أو حوار الإسلام والغرب، أو الحوار العربي الأوربي، كلها عناوين لموضوع واحد، أو لموضوعات متقاربة متداخلة، لا تكاد تتمايز إلا بشيء من التعميم أو التخصيص[2]). ويرى أن الموضوع (جدير بإعادة القول فيه والصبر عليه ومداورته لتوسيع نطاق المتفهمين له والمقتنعين به من الجانبين، عسى أن ينتقل الأمر من مرحلة التعاون إلى العمل المشترك بين جميع المؤمنين بالسلام والعدل لاقتلاع بذور الأحقاد بين الشعوب[3]).

ولقد كان الحوار قائما قديما بين الشعوب ذات الحضارات المتجاورة، فكانت تتبادل المعارف والخبرات والسلع وأنماط الحياة مثل المأكل والملبس وطرز العمارة، وتستعير الألفاظ والعبارات وتقاليد المجتمع، فتصبح جزءا من مفردات لغتها وأساليب تعبيرها وتدخل في نسيجها الاجتماعي، وبذلك تنمو الحضارات وتزدهر.

ولولا تغير الشعوب واختلاف الحضارات ما كان لشيء من ذلك أن يحدث. ولهذا خلقنا الله سبحانه شعوبا وقبائل

---

[1] أحمد عرفات القاضي (الدكتور): تجديد الخطاب الديني، مكتبة مدبولي، ط ٢٠٠٨، ص ٢٥٦.

[2] نصر الدين الأسد: نحن والآخر صراع وحوار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ط١، ١٩٩٧م، ص ٦٩.

[3] السابق نفس الصفحة.

لنتعارف. والله سبحانه وتعالى لو شاء لجعلنا أمة واحدة، ولكن حكمته عز وجل اقتضت أن يخلقنا هكذا، وأن نظل كذلك، ربما من أجل التعارف والتبادل والحوار.
وحين كانت تضطرب العلاقات بين هذه الشعوب وتلك الأمم المختلفة كانت تقوم بينهم الحروب، التي يحدث من خلالها الاتصال والتعارف والتبادل والتمازج، فكانت تحقق الأهداف نفسها ولكن بالوسائل المتناقضة[1].

قبول ورفض

وعلى هذا فالتجديد تفكير سليم وفكر مدبر، وعمل صحيح غايته النفع العام بما يحفظ على الناس **(الدين، والعقل، والنفس، والمال، والنسل)**. وهي ما تعرف بالكليات الخمس والتجديد ليس بعملية ميكانيكية، ولا بجهد فردي تعسفي، وإنما هو اجتهاد جماعي قوامه الممازجة والمقابلة مع الأخذ والعطاء، والقبول والرفض.
ورغم أن التفكير هو في حقيقته البسيطة جهد فردي، فهو لذلك يحتمل الصواب والخطأ إلا أن انعكاساته المحتملة على غيرنا تفرض على المفكر أن يضع نصب عينيه مصلحة الجماعة في المقام الأول، فضلا عما يمكن أن يجنيه هو نفسه من نفع بفضل استقامة تفكيره.
وكما أن الإنسان لا يتعلم بمفرده، وإنما بفعل احتكاكه بالآخرين وإفادته من حصيلة المعارف والتجارب المتراكمة، فكذلك الأمر في ممارسة التفكير القويم الذي لا يكون قويما إلا بقدر انصهاره في بوتقة الفكر العام.

---

[1] السابق ص ٧٠.

ولذلك فالإسلام أعطى لمسألة **(الإجماع)** في الرأي قيمة تعد من أصول التشريع عند عدد من أئمة الفكر الفقهي[1].
فتطور الحياة وصيرورتها الدائمة بسرعة مذهلة تدفع للتأمل في تلك المستجدات وما يعتري المجتمعات من تغير وتبدل في أوضاعها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها، مع الحكم الشرعي الذي شرعه الشارع للأمة.
فبحكم التطور قد يطرأ على العرف والعادات التجدد والاندثار بحكم الكون والفساد. كما يعتري الأمم والشعوب نفسها الكثير من التقدم والتأخر والازدهار والانحطاط، وتبعا لذلك تتضاعف الحاجة إلى معرفة حكم الشرع فيما يستجد من أمور[2].

نحن والغرب

ومن الجدير بالذكر أن الغرب حين يواجه الآراء المشتتة عن معنى الإسلام في الحكم، وأنه يقبل كل النظم المعروفة عبر تاريخ البشرية الطويل، يقولون إن هذا الأسلوب إنما يدل على أن الإسلام ومبادئه لا ينطويان على موقف تحدد فكريا يسمح بقيام حضارة إسلامية معاصرة تلتزم بمبادئ لها حدودها ومراميها. والحق أن الإسلام في جوهره إنما يقوم على التوحيد، والتوحيد ليس أمرا فرديا فحسب، بل هو أمر اجتماعي بالدرجة الأولى وهدفه هو إحداث التغيير في المجتمع الإسلامي.

---

[1] **محمد العربي الخطابي: تجديد الفكر غايته ومضامينه، ضمن كتاب تجديد الفكر الإسلامي، ندوة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية، ط١، ١٩٨٩م، ص٦٦ وما بعدها.**

[2] **إبراهيم صالح الحسيني: ضرورة التجديد، الحدود والضوابط، مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص١٨٢.**

إذ أن المسلم لا يمكن أن يعيش في جزيرة منعزلة عن العالم، وأن يتباعد أفراده، بل ينبغي أن يحاول تشكيل الجماعة الإسلامية التي يظلها التوحيد وتحكم مبادئه، وقيمه الصحيحة.

وهذا هو الذي يحفظ على الإسلام وجهه الصحيح فلا يتبدد هباء وينفرط شيعا[1].

حقيقة واقعية

وقبل هذا يجب أن نشير إلى حقيقة واقعية مهمة مفادها أنه في ظل انتشار الإسلام، ومع سعيه لتوفير الحياة الأفضل، زادت في الوقت نفسه دوائر (المطحونين) وذلك لأن الأغنياء ذوي المناصب ونهازي الفرص الذين وصلوا إلى المكانة والثروة عن طريق استغلال مواقعهم، أو عن طريق مخططاتهم الاستغلالية النفعية، قد صدموا القاعدة العامة من الشعب.

لهذا كان من الطبعي - وليس الطبيعي- أن يتوجه العامة إلى التمسك بالدين – ولكن على أساس أن الزهد في الدنيا من خصائصه وتعليماته- فلم يناسب كل العامة الإقبال على الروحانيات.

ونتيجة لهذا ظهر نوع من عدم المبالاة الواضحة، أو المقترنة بالنفاق والرياء عند كثير من الناس[2].

---

[1] **محمد علي أبو ريان (الدكتور): الإسلام السياسي في الميزان، والبديل: الإسلام المتكامل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١٩٩٧، ص ١٩٨.**

[2] **محمد خاتمي (الدكتور): الدين والفكر في فخ الاستبداد، تعريف واختصار وتعليق: ثريا محمد علي (الدكتورة)، وعلاء عبد العزيز السباعي (الدكتور)، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص٨١.**

وخلاصة القول: نشير فيها إلى أن التطرف في القول والفعل قائم على قدم وساق حيث يشتد العنف باللفظ والعمل ويتزايد الإرهاب المادي والمعنوي، ونلاحظ أن تيار تسييس الدين بالتطرف والعنف والإرهاب يتركز بصورة ملحوظة في مصر ويشتد على نحو واضح فيها دون باقي البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط (عدا إيران ذات الوضع الخاص) بل إن هذا التيار يجد دعما ماديا وعونا أدبيا وتشجيعا مستمرا من بعض البلاد الإسلامية التي تزعم، كما يزعم قادة التيار، أنها تطبق الشريعة الإسلامية وتحكم بما أنزل الله، والأمن فيها –لذلك- مستتب ومستقر، وأنها تنشىء نظما اقتصادية إسلامية سوف تغير النظام العالمي.

والواقع أن هذا القول – كليا وجزئيا- محل نظر كبير، تظهر حقيقته عند التحليل وتستبين طبيعته لدى التفكير.

فالشريعة الإسلامية ليست عقوبة توقع، وليست دما يسفح، لكنها –في الصميم والجوهر- عدالة سياسية وعدالة اجتماعية وعدالة قضائية.

وهذه العدالة – بصورها الثلاث- مُفتقدة تماما في أكثر البلاد الإسلامية؛ بينما مصر وحدها هي التي تعمل جاهدة منذ أكثر من قرن على تحقيقها على نحو ينجح حينا ويفشل حينا، لكنها على اليقين تعمل في هذا السبيل عملا يفوق ما يعمله غيرها بمراحل كثيرة[1].

تجديد الخطاب الديني

---

[1] **محمد سعيد العشماوي (المستشار): الإسلام السياسي، الأعمال الكاملة، الناشر مدبولي الصغير، ط٤، ١٩٩٦م، ص٨٩.**

هناك جملة كثيرة من الخُطُب: منها: الأدبي، والتاريخي، والسياسي، والديني، وهلم جرا.
السؤال الذي يفرض نفسه كيف يمكن تجديد الخطاب الديني؟ هل هو بالحوار المتحضر بين المذاهب الإسلامية المختلفة مثلما فعل الأزهر مع الأحزاب السياسية؟، وهل هذا الدور منوط بالأزهر وشيخه الجليل؟ لكي يتم ذلك من خلال وسطية وسماحة الأزهر والإسلام، حتى نعلي من القيم المشتركة بين الديانات السماوية والحضارات الإنسانية.
والدكتورة هناء سيد أحمد الحاصلة على درجة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد الإسلامي عن طريق الشفرة[1] من داخل القرآن الكريم والسُنة النبوية ترى أن تجديد الخطاب الديني يجب أن يبدأ بالعلم الموجود في القرآن الكريم، حيث لا تعارض بين القرآن والعلم، فالقرآن صالح لكل زمان ومكان. وتؤكد الدكتورة هناء أن التجديد في الفكر الإسلامي ضرورة لمواكبة التقدم الذي يشهده العالم، وإلا أصبحت الأمة الإسلامية جامدة بين الأمم[2].
والأمر بحاجة إلى إفاضة لا تتسع لها هذه المساحة المخصصة للموضوع، ومن هنا جاءت هذه السطور التي تصلح كمدخل **لخطاب المرحلة الجديدة** والله الموفق والمستعان.

---

[1] شفرة القرآن تم اكتشافها في العصر الحديث وهي تشير إلى أن القرآن محفوظ بشفرة رياضية وأسرار الحروف النورانية.
[2] علي محمود: تجديد الخطاب الديني، صحيفة الدستور، ع٢٤٤٠، ٢٠١٤/٧/١٥، ص ١٠.

المصادر والمراجع*

*القرآن الكريم.

١- إبراهيم صالح الحسيني: ضرورة التجديد، الحدود والضوابط، مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م.

٢- أحمد عرفات القاضي (الدكتور): تجديد الخطاب الديني، مكتبة مدبولي، ط ٢٠٠٨.

٣- زاهي وهبة: عنف الخطاب، خطاب العنف، زهرة الخليج، ٢٠١٤/٧/٥,

٤- علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، الهيئة العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٧.

٥-علي محمود: تجديد الخطاب الديني، صحيفة الدستور، ع٢٤٤٠، ٢٠١٤/٧/١٥.

٦- فرانك آدلوف: المجتمع المدني، النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر (الدكتور)،الهيئة العامة للكتاب، ط ,٢٠٠٩

٧-محمد خاتمي (الدكتور): الدين والفكر في فخ الاستبداد، تعريف واختصار وتعليق: ثريا محمد علي (الدكتورة)، وعلاء عبد العزيز السباعي (الدكتور)، مكتبة الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٨- محمد سعيد العشماوي (المستشار): الإسلام السياسي، الأعمال الكاملة، الناشر مدبولي الصغير، ط٤، ١٩٩٦م.

٩- محمد العربي الخطابي: تجديد الفكر غايته ومضامينه، ضمن كتاب تجديد الفكر الإسلامي، ندوة

مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية، ط١، ١٩٨٩م.
١٠-محمد علي أبو ريان (الدكتور): الإسلام السياسي في الميزان، والبديل: الإسلام المتكامل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط,١٩٩٧
١١- نصر الدين الأسد: نحن والآخر صراع وحوار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ط١، ١٩٩٧م.

---

*تم ترتيب المصادر والمراجع ترتيبا ألف بائيا بحسب أسماء المؤلفين مع حذف (أل) وتقديم القرآن الكريم.